

## فلسطينيو أراضي 48 ومأزق السياسة

### حنين زعبي

#### مقدمة

لا تعتقد هذه الورقة أن أزمة الداخل تتمثل في التمثيل السياسي، كما يتم استعمال هذا المصطلح عادة، أي ضمن ثنائية التمثيل والتنظيم. فهم الجزء الوحيد من الشعب الفلسطيني الذين لهم حق التنظيم السياسي، رسمياً، وهم الوحيدون الذين يقومون بانتخاب ممثلين سياسيين لهم. أن ما جرى في السنوات الأخيرة من هزات سياسية أهمها: دخول حزب عربي إلى الائتلاف الحكومي، تغيير جوهرى للخطاب السياسي، وتمحور السياسة حول دعم معسكرات صهيونية في تنافسها على السلطة، وذلك 5 سنوات بعد قانون القومية، كل ذلك يشير إلى انهيار لمعاني سياسية شكلها الداخل عبر مراحل طويلة من النضال في مواجهة الدولة العبرية ومن الصراعات الداخلية، وذلك بغياب مرجعية وطنية لهذا الجزء من الشعب الفلسطيني وبغياب مرجعية وطنية فلسطينية عامة. الأزمة باعتقاد هذه الورقة هي أزمة هوية سياسية للذات السياسية للداخل وهي أزمة تنبع من تراجع وضوح التناقض بيننا وبين الدولة العبرية كما يتجلى في الفعل والأهداف السياسية للداخل خلال أكثر من عقد. هذا التناقض بدا جلياً في الوعي والشعور خلال وما بعد الانتفاضة الثانية، ثم تجسد عبر براكسيس سياسي عملي خلال عقد الانتفاضة، وهي المرحلة التي تغير فيها وزن الداخل "الاستراتيجي" إذا صح التعبير، وتحول فيها إلى <sup>1</sup>critical issue ووضع على أجندة البحث، إلى أن عرف كتهديد استراتيجي<sup>2</sup>.

أن انهيار بديهيات وطنية متعارف عليها، والتخبط السياسي الذي دخل به الداخل في الآونة الأخيرة وغياب وضوح جوهر علاقتنا مع الدولة (ليس أن الداخل بنى أجماعاً حول

<sup>1</sup> مصدر

<sup>2</sup> مصدر. في الوقت الذي تجلى فيه الداخل خلال عقد الانتفاضة الثانية—وأقل خلال العقد الذي يليه—كصاحب وزن استراتيجي، أشارت الأبحاث الإسرائيلية ما قبل الانتفاضة الثانية بطمأنينة بأن الداخل لا ينحو نحو الرذكلة radicalization بل إلى الpoliticalization, مصدر

تلك العلاقة في أي مرحلة من مراحلها السياسية، هي الأزمة المركزية وكل ما عداها هي تفرعات ناتجة عنها. لقد كان الداخل بحاجة إلى خضات وزلازل سياسية لكي يعيد النظر في كثير من بديهياته ولكي يستيقظ من استكانته إلى فرضيات قديمة لم تعد تجيب على تحديات الواقع، ولم ينجح قانون القومية ولا صفقة القرن أن يكون تلك الهزات، لكن سلسلة من التطورات جزء منها يمثل إعادة نظر بعض الأحزاب في الطريق الذي سلكناه مؤخرا، وجزؤها الآخر أعتباطي، أعادت ترتيب المشهد الحزبي كما نعرفه، لنفتح أمام فرصة ذهبية لمراجعة سياسية عميقة.

### القومي/المدني والوطني مقاربات مهيمنة

لقد عبّر عقد الانتفاضة الثانية عن سياسات صراع واضحة وذلك من خلال خطاب وتصورات رفض يهودية الدولة التي هيمنت على المشهد السياسي كما من خلال براكسيس صدامي واغترابي واضح لا مكان لتفصيله هنا. ثم شهد العقد الذي يليه انكفاء وتراجعا في العمل السياسي وفي قوة الأحزاب وعلاقتها مع الشارع وقدرتها على التعبئة، وهو عقد تأثر كثيرا بالإضافة إلى قوننة توجهات يمينية متطرفة<sup>3</sup> واستمرار مسار صعود اليمين، بفشل الثورات العربية وبتراجع الوزن الاستراتيجي للقضية الفلسطينية. أثرت هذه التطورات على ميزان القوة بين تيارين أساسيين فاعلين في الداخل يسيطران على عملية إنتاج المعاني السياسية، وتدعي الورقة أننا نستطيع فهم السياسة في الداخل بعد اتفاقيات أوسلو - وحتى قبلها لكن بصورة أقل - كمحصلة لميزان القوة بينهما.

أما التياران فهما ما سنطلق عليه ب"تيار الصراع"، وهو التيار الذي يرى أن المواطنة هي استمرار لصراع استعماري لكن بطرق أخرى، وأنه لا يمكن الوصول للمساواة ولا للحقوق الجماعية ولا حتى لحقوقنا الفردية دون تغيير بنية الدولة وفصلها عن

<sup>33</sup> أحصائيات تتعلق بالقوانين، مركز مدار.

الصهيونية، وأن مسار المطالبة بالحقوق يتطلب عودة للتاريخ ولسردية النكبة وللأسئلة الأولى للصراع. فيما يتميز التيار المقابل ولنطلق عليه أسم "تيار المطالبات" -أي ذاك الذي يعتمد على سياسية المطالبة<sup>4</sup> Politics of Demands- بأنه يرى في المواطنة كبداية لحالة جديدة ودائمة بين الداخل وبين الدولة العبرية ويرى أنه من الممكن تحويلها إلى حالة قبول متبادل يقبل بواسطته الفلسطينيون بإطار يهودية الدولة دون الاستئنانف عليه أو تحديه -ودون اشتراط الولاء للصهيونية- وتقبل الدولة في المقابل الاعتراف بالفلسطينيين كأقلية قومية والاعتراف بحقوقهم الجماعية<sup>5</sup>، تميز هذا التيار بما يعرف بـ Defensive mode of Politics<sup>6</sup>

عادة ما يُقَرَأُ الداخل من خلال الشق الثاني لهذه التفاهمات غير المكتوبة<sup>7</sup> وليس من خلال الشق الأول، أي من خلال نضال الفلسطينيين من أجل حقوقهم وليس من خلال عدم تحدي يهودية الدولة، الذي ترك خارج المخيال السياسي. وقد تكون الأمور خارج المخيال السياسي هي أكثر ما نحتاج لاستحضاره لفهم الواقع (وليس فقط لتغييره). تعتقد الورقة أن عدم ربط سياسات المواطنة<sup>8</sup> بمشروع أو تصورات رفض التطبيع مع يهودية الدولة وتحدي صهيونيتها وبطرح تصور مواطنة ودولة بديلة يفقد الداخل قوته ودوره الاستراتيجي، كما يفقده طاقة توعية وتعبئة وتثوير سياسي يحتاجها الداخل في مواجهة الدولة وسياساتها حتى تلك التي لا ترتبط مباشرة في الجوهر الصهيوني.

بالتالي لا تتميز المقاربات النضالية في الداخل بالمطالب -الميكرو- التي يطرحها، فمختلف الأحزاب تتشابه في مطالبها ومطالباتها، لكنه يتميز أولاً، بحدود ومساحات الشرعية التي يرسمها لفعله السياسي، وثانياً: بالعلاقة التي ينطلق منها ويبنيها مع الدولة من خلال ممارساته السياسية. ولنأخذ مسألة العنف والجريمة كمثال على ما

<sup>4</sup> مصدر

<sup>5</sup> طبعاً يتحقق البند الأول (عدم تحدي يهودية الدولة)، لكن ليس الثاني (الاعتراف والحقوق الجماعية) تماماً كما حققت أو سلو الاعتراف بإسرائيل لكن ليس بالحقوق الفلسطينية.

<sup>6</sup> مصدر

<sup>7</sup> أيلي ريخس

<sup>8</sup> تعريف

تقدم. لقد وضع الداخل تلك القضية كأولوية، لكن التعاطي معها عكس اختلافات جوهرية في كيف نفهم علاقتنا مع الدولة وكيف نعيد بناءها، وكيف نحدد مجال شرعية فعلنا السياسي ومجال الصدام الذي نسمح به لأنفسنا. من جهة نستطيع مثلا أن نعتمد الحوار مع الشرطة أو مطالبتها بالدخول لمدننا وقرانا وقد ننظم مظاهرات مرخصة، ونحرص على طابعها "السلمي" ونحرص على ضبط سلوك المتظاهرين، وعدم زحف المظاهرة إلى شوارع رئيسية ومحاور "حساسة". من جهة ثانية، قد نحول مطلب محاربة العنف والجريمة إلى قضية صراعية نوضح بها علاقة العداء بيننا وبين الشرطة وعلاقة العداء بيننا وبين الدولة، فنعمل على خلق اجماع سياسي لمقاطعة الشرطة ونحاول تعبئة الشارع والبلدات ضدها ونحاول منعها من المشاركة في حملات دعائية ومنع محاولاتها اختراق مجتمعنا عبر "الحوار" أو دخول المدارس ومراكز الشبيبة والمراكز الجماهيرية والمجالس المحلية، ونستطيع أن نحاول عن طريق المتابعة خلق أجماع داخل المجالس البلدية لمقاطعة الشرطة وإخراج وحتى مقاطعة رؤساء المجالس المحلية الذين يتعاملون مع الشرطة، وتنظم مظاهرات غضب غير مرخصة وأغلاق شوارع ومراكز حركة رئيسية وتشويش الروتين العام ورفع تحفز سلطات الدولة. رغم أن المطالب واحدة، والقضية هي محاربة العنف والجريمة، والمطلب هم خفض نسبة الجريمة ومحاربة عصابات الجريمة، إلا أن نوعي البراكسيس السياسي اللذين ذكرا يرسمان سرديتين متناقضتين، وأكاد أقول أنهما يبلوران هويتين وطنيتين مختلفتين.

وعلى عكس توجه الأبحاث السائدة، والخطاب الذي يفهم الداخل من خلال المطالب التي يرفعها -حقوق مدنية، حقوق جماعية، حقوق سياسية، اعتراف بنا كأقلية قومية، مساواة، محاربة التمييز والعنصرية- وليس من خلال التصورات السياسية التي تنطلق منها المطالب أو من خلال البراكسيس الذي يحمل المطالب نضاليا، ترى الورقة أن السردية الأعمق SUBTEXT التي تحملها المطالب هي التي تميز بين التيارين الأيديولوجيين الذين عرفهما الداخل في سياق سياسات المواطنة. الأول قديم قدم النكبة، بل هو تطور من "تورط" كامل مع الدولة لا مجال لذكره هنا، والثاني هو تطور

لتيار عرف نفسه كجزء من الحركة الوطنية الفلسطينية ورأى في الهويات التي تتنازع - المواطنة المعروضة والانتماء الفلسطيني- هويات متصادمة لا يمكن والأهم لا يجب تخفيف حدة التوتر بينها.

أن عدم فهم الداخل من خلال الصراع بين هذين التيارين والاختلاف الاستراتيجي بينهما، الذي لا توضحه "المطالب" أطلاقاً- أدى إلى الكثير من سوء الفهم السياسي ومن العطب المعرفي فيما يتعلق بالداخل، لكن الأخطر أنه أدى أيضاً إلى إعطاء غطاء من التعقيم والضبابية حول حقيقة الصراعات السياسية في الداخل.

بالإضافة لما تقدم تنتج سياسات المواطنة المختلفة هذه مقاربات مختلفة للعلاقة بين الوطني/القومي وبين المدني. ينادي التيار الأول بمعادلة توازن بمعنى محاولة إيجاد نقطة انسجام لا يتعارض فيها اليومي والمدني بحيث نستطيع أن نربح اثناهما معاً، الأمر الذي يؤدي عملياً في نهاية الأمر إلى تخفيف حدة الوطني أو إلى هندسة الخطاب المدني بحيث ينزع عن نفسه تاريخية حامله وذاكرته الجماعية، أي بحيث يبدو الخطاب المدني دون جذور، دون سياق، ومعلقاً في الهواء خارج التاريخ وخارج المكان. الموازنة بهذا المفهوم هي عملية هندسة تبحث عن نقطة مريحة تقبلها الدولة، التي ترفض دائماً ربط المدني بالوطني. لقد كتب كثيراً عن مسألة "القفز عن التوترات بينهما أو محاولة جسر التوترات أو تخفيفها"<sup>9</sup>، كما ذكرنا، كما كتب كثيراً عن التشوهات والتنازلات التي يمكن أن تحصل ضمن مسار نضالي يأخذ في الحسبان توقعات الدولة منا. ثم ما هو معيار التوازن؟ ومتى يكون النضال متوازناً ومتى يكون متنازلاً؟ ووفق أي سرديّة نحدد ذلك. وفق أي فرضيات أو وفق أي تصورات سياسية؟ هل وصف الدخول في الأحزاب الصهيونية لكي نجلب "المدني" هو نوع من الموازنة؟ هل الدخول في ائتلاف حكومي هو موازنة؟ هل ترحيل قضيتنا الوطنية وتركيز حق تقرير المصير إلى ما بعد الخط الأخضر والتنازل عن حق تقرير المصير للداخل هو موازنة؟ مرة أخرى، تؤكد هذه الورقة أن دون الاحتكام لرؤية سياسية عليها نعتمدها كمرجعية لعلاقتنا مع

<sup>9</sup> مصدر

الدولة، لن تستطيع كل المعادلات التي نتجها على الطريق أن تحتكم إلى بوصلة، وبالتالي فهي تستطيع أن تؤدي بنا إلى طرق متناقضة.

أن ما يحكم الموازنة هو سؤال واحد ستعود عليه هذه الورقة مرارا وبعناد: ضمن أي سردية تبني "موازنتك".

أما التيار الثاني فهو يخر من علاقة تعارض واضحة مع الصهيونية، ويبنى سرديته السياسية و"موازنته"، وحساباته وتنازلاته بناء على هذه البوصلة، بالتالي فهو عمليا لا يتحدث عن موازنة بين المدني والوطني، بل يتحدث عن ربط المدني بالوطني، وإعطاء بعد وطني لكل السلوكيات والمطالبات المدنية، والأهم ربط اثنيهما بعد التحرر من الصهيونية. بالتالي هو لا يفهم النضال في هذه القضايا دون بناء سردية تناقض، التي يراها شرطا ضروريا لكي لا يتأسرل تعريفنا للمساواة، ولكي لا يتأسرل المسار السياسي الذي نعتمده للوصول إلى المساواة<sup>10</sup>.

### القومي والمدني - في ضوء تجربة المشتركة

رغم أن المشتركة قامت بالتوقيع على برنامج سياسي مفصل<sup>11</sup> إلا أنها لم تقم استنادا إليه، كما أن مؤشرات كثيرة تدل أن التوقيع لا يعني الكثير في الثقافة السياسية لفلسطينيي الداخل. لقد قامت المشتركة بالرغم من اختلافات استراتيجية وليس بسبب توافقات استراتيجية. وبالعودة للتيارين المهيمنين على عملية أنتاج المعاني السياسية الجبهة والتجمع، فقد دخل الأول لها اضطراريا<sup>12</sup>، كهيئة تنسق العمل مع الحفاظ على الاختلافات بينها جميعا، أما الثاني فقد رأى فيها تجسيدا لقناعته بضرورة

<sup>10</sup> أنظر الكابتن أيلا أول عربية تحصل على رتبة راند في الجيش الإسرائيلي وتفتخر بعروبيتها. كمثال على هويات غير متصادمة.

<sup>11</sup> البرنامج

<sup>12</sup> مصادر

فولذة أو بالأحرى بناء أجماع فلسطيني يقف على جانب واضح من الصراع مع الدولة العبرية، بالذات في خضم التغييرات التي تخوضها الدولة<sup>13</sup>. لكن اتضح خلال اجتماعات المشتركة أن المقاربات القديمة لإسرائيل كدولة علينا أن نخوض نضالا ضمن تعريفها لنفسها كدولة يهودية -دون أن نستغل المشتركة كمرحلة في بناء أجماع وطني يطرح يهودية الدولة كمشكلة- ما زالت هي المقاربة المهيمنة داخل المشتركة، " نحن لا نرى إسرائيل واحدة بل نرى إسرائيل بشكل متعدد"، هذا التعريف يرى إسرائيل من خلال تعدديتها الحزبية وليس من خلال جوهر تعريفها ووظيفتها الاستعمارية الأساسية. أن انعدام الاتفاق الجوهرى هذا جعل المشتركة كيانا فائضا عن الحاجة، فالتنسيق بين الأحزاب سبق المشتركة ولم يكن بحاج لها.

شهدت الدورة العشرون للكنيست الإسرائيلي والتي امتدت ما بين 7 أيار 2015 وحتى 1 كانون الثاني 2019 موجة غير مسبوقة من التشريعات العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، حوالي 100 قانون . وللمقارنة والتوضيح، فقد تمّ في الولاية الـ 17 للكنيست إبان فترة حكومة " كديما " برئاسة إيهود أولمرت، 2006-2009، إقرار 6 قوانين، وفي الولاية التالية الـ 18، في فترة حكومة بنيامين نتنياهو، 2013-2009، تم إقرار 8 قوانين أي أن حكومة نتياهو الرابعة سجلت زيادة بنسبة 583% في التشريعات العنصرية والتمييزية والداعمة للاستيطان (إذا ما احتسبنا فقط 35 قانونا) مقارنة بالكنيست الـ 17، وزيادة بنسبة 437% مقارنة بالكنيست الـ 18 التي ترأس نتياهو خلالها الحكومة أيضاً.

"وفيما عدا الزيادة الكمية في المشاريع والقوانين، تحمل بعض القوانين التي تم إقرارها في الدورة العشرين ثقلا نوعيا شكل مؤشرا استراتيجيا إلى وجهة إسرائيل القريبة والبعيدة"<sup>14</sup>. إزاء هذا الثقل النوعي لم تؤشر المشتركة للأسباب التي ذكرت

<sup>13</sup> تغييرات قانونية واجتماعية بنيوية خلال حكم ناتياهو 2009-2015

<sup>14</sup> تثير مدار

سابقا، لأي اتجاه استراتيجي لفلسطيني الداخل لا بالمنظور القريب ولا بالمنظور البعيد.

ضمن انعدام الإجماع هذا، تكمل مركبات المشتركة سلوكها السياسي بشكل منفرد، ضمن هذه الأجواء يتم التوصية على بيني غانتس ومن ثم يائير لايبيد، الذي ساهمت كتلته "يش عتيد" وفق التقرير الاستراتيجي لمدار ب" بسلسلة من المبادرات لقوانين قمعية، تستهدف أساسا أهالي الضفة والقدس، وقوانين تستهدف السلطة الفلسطينية، وأبرزها نهب أموال الضرائب، حتى خلال وجودها في المعارضة 2015-2019"<sup>15</sup>.

أن التعامل مع الكنيست كساحة للعمل المدني هو ادعاء غير صحيح ليس فقط لأن فهمنا للمدني دون بعده الوطني الصراعي يشوه ويؤسرل المدني والوطني معا، بل لأن سؤال الكنيست هو أيضا سؤال السلطة وتشكل السلطة في الدولة العبرية وعلاقتنا بها. أن مجرد مشاركتنا في الكنيست لا تعني أننا جزء من كل أسئلة السلطة وتشكلها في الدولة العبرية، فحتى بعد قرار مشاركتنا في الكنيست يبقى السؤال حول هل نحن جزء من سؤال السلطة ، أم نحن جزء من سؤال القوة في مواجهة إسرائيل، سؤالاً مطروحا علينا ويحتاج أجابتنا. هل نحن معارضة عادية تتغير حدة معارضتها وفق الظروف أم نحن معارضة ثابتة لمنظومة قوة لا تعيننا خلافاتها الداخلية.

بالإضافة إلى الاختلاف الكبير حول قضية تشكل السلطة في إسرائيل، فقد برزت الخلافات والاختلافات حول قضايا وطنية كثيرة، اضطرت المشتركة كقائمة برلمانية أن تواجهها، لكنها عمقت الخلافات نظرا لعدم اتفاقنا على أساس مشترك لقراءتنا للدولة العبرية ولطبيعة علاقتنا معها.

---

<sup>15</sup> مدار



فيما يلي بعض الأمثلة التي جسدت هذا الخلاف وصولاً إلى نقطة الأزمة الأكبر: قانون القومية، والذي كان برأيي المحطة الأهم حيث عرف البعض داخل المشتركة أن المشتركة كمشروع سياسي فشلت حتى لو لم تتفكك وحتى ولو لم يكن أمر تفككها حاضراً حينها في الأفق.

محطات خلافية، السنوات الأربع الأولى، 2015-2018 التي تظهر الخلاف على البعد الوطني:

التفاوت الكبير فيما يتعلق بهبة السكاكين، أخرج الحركة الإسلامية من القانون ديسمبر 2015، جثامين الشهداء، التعامل مع عمليات المقاومة الفردية، منع أعضاء الكنيست العرب من الدخول للأقصى، مشاركة المشتركة في مؤتمر صحفي في القدس بمشاركة مع ميرتس وأبو مازن، المشاركة في جنازة بيرس، المشاركة في ذكرى أحياء رابين، خطابات الكنيست فيما يتعلق بتعويض شهداء أسطول الحرية "ما في مرمرة"، أحياء ذكرى المحرقة، الانتصار على النازية. التصويت على قوانين تتعلق بالمحرقة، بالجيش، بضحايا النازية، تلك المحطات التي لم تخرج للعن، والتي ربما هي المرة الأولى التي تخرج، ولا صعوبة في المصادقة على المعلومات الواردة هنا، التي تفتقد لتوثيق<sup>16</sup>. ناقص 500 كلمة يستكمل

لقد أبرزت المشتركة هذه الخلافات السياسية داخلها، لكنها طمستها تجاه الخارج، فقد قررت جميع مركباتها الصمت، وأن من منطلقات مختلفة، لكن علينا أن نقول أن قرار الصمت غلب اعتبارات تنظيمية حزبية أو حتى اعتبارات شخصية على الاعتبارات السياسية لدى كل مركبات المشتركة. لقد كان موت السياسية في مرحلة غليانها إسرائيلياً، مرحلة صفقة القرن وقانون القومية والسلام الإبراهيمي وانتقال الانفلات اليميني من الشارع والمستوطنات إلى الحكم، هو مقتل المشتركة.

<sup>16</sup> مدى التوسع والشرح هنا؟

أذا كان البعض قد توقع أن تنتقل المشتركة إلى مرحلة استراتيجية أخرى في العمل السياسي للداخل، مرحلة تجيب على قانون القومية وتتماشى مع الخطاب العالمي المتطور والمتجه نحو تشخيص الدولة العبرية كمبنى قوة دون تمييز بين دولة في الـ 48 واحتلال في الـ 67، فأنها لم تفعل، بل أنها أرجعت العمل السياسي إلى الوراء، لكن ذلك ليس ذنبها وحدها، فقد ورثت

لقد سير المشتركة القاسم المشترك الأكبر، وهو كما رأينا قاسم مشترك ضيق جدا، يستبعد القضايا السياسية الخلافية، ويحاول التركيز على القضايا "المدنية"، وفعلا نستطيع أن نرى قضايا الأرض والمسكن والنقب وهدم البيوت أخذت حيزا واسعا ومهما وجديا في السنوات الأولى للمشتركة 2015-2017<sup>17</sup> ألا أنها عادت وخفت بعد ذلك وتركز العمل المدني في قضايا الميزانيات، أي ضمن محور مدني يستطيع بسهولة أكبر تسويق نفسه دون سردية وطنية.

قامت المشتركة بجميع مركباتها بالتهليل والاحتفاء بالخطة الاقتصادية الخماسية 922 والتي سوقت من قبل الحكومة والمشتركة على أنها خطة غير مسبوقه، لكننا نرى أن حرص السلوك السياسي للمشتركة عن الابتعاد عن البعد الوطني (الفلسطيني) والالتصاق بالمدني لا يقابله أنجاز أكبر، ولا تقابله السلطات بتحييد البعد الصهيوني عن القضايا المدنية. حيث قامت الحكومات الإسرائيلية باشتراط المدني بتنازلات وطنية (الأرض والخدمة المدنية).

حول اشتراطات الولاء في الخطة 922 همت . تقرير مدار الاستراتيجي 274-276 -

150 كلمة

اختزال البعد الوطني في قضايا التعليم 100 كلمة

يستكمل

<sup>17</sup> مراجعة التقرير الاستراتيجي مدار 2016-2021

ترى هذه الورقة أن المنطق الذي يقول بأن ذهاب التمثيل البرلماني إلى المدني الصرف سيخفف من حدة العلاقة بين ممثلي البرلمان الفلسطينيين وبين السلطات الإسرائيلية، هو منطق خال من الصحة ومن الواقعية، أولاً لأن أعضاء الكنيست هم ممثلي شعب لن يستطيعوا أخفاء مواقفهم وتصريحاتهم عن أهم الأحداث: صفقة القرن، الملاحقات، جرائم الجيش، الاحتلال. وهم سيحاسبون عليها حتى عند طرحهم قضايا مدنية، ثانياً: الدولة العبرية ربطت منذ قيامها بين تحسين ظروف الحياة اليومية وبين تعزيز البعد الوطني لفلسطينيي الـ48، بمعنى أن التضييق المدني هو أحد أهم وسائل السيطرة السياسية، فعن طريق حصار الفلسطينيين بهمومهم اليومية ترجو الدولة أن تخف أيضاً قدراتهم وطاقاتهم على النضال السياسي، أي أن فصل المدني عن الوطني وأن تحقق فلسطينياً إلا أنه لن يتحقق إسرائيلياً، وذلك بسبب الحسابات الإسرائيلية التي تربط بين البعدين. مع ذلك علينا التأكيد بأن سياسات الاحتواء الإسرائيلية مركبة أكثر بحيث تعرف إسرائيل أن عليها الحفاظ على سياسات الحصار المعيشية في منطقة في الوسط بحيث لا تزيد الضغط خوف أن يتفجر الوضع (كما منطقت سياستها تجاه غزة والضفة والقدس تماماً).

لا يعود عدم الإنجاز المدني وفق هذه الورقة إلى العنصرية ومبنى الدولة وتحولها اليميني فقط، بل هو يعود لمنطق النضال السياسي الفلسطيني أيضاً. فأذا انطلقنا من نقطة أن الحقوق ضمن منظومة قوة استعمارية تأتي بالنضال وليس بالاستجداء، وأن عرض المدني كأنه مفصول عن الوطني هو شكل من أشكال الاستجداء والمقايضة بين المدني والوطني، فهذا يعني أن النضال في القضايا "المدنية" (هل يمكن اعتبار الأرض والمسكن والتخطيط والبناء والتعليم قضايا مدنية؟) عليه أن يأخذ طابعاً نضالياً تعبويًا وشعبياً واضحاً. لا مجال لهذه الورقة محاولة إسناد فرضية أن النضال الفلسطيني في الداخل أتخذ بعد مظاهرات برافر طابعاً "سلمياً" أي مدنياً منضبط البعد النضالي، وذلك بسبب توازنات القوة الفلسطينية التي تكلمنا عليها سابقاً.

باختصار: لقد اتبعت المشتركة سياسة اللوبي الضاغط، وليس سياسة التعبئة الوطنية، مع أن أجواء قانون القومية كانت أجواء حاضرة تماما لتصعيد سياسي واضح<sup>18</sup>.

## نهاية متوقعة؟

في النهاية نستطيع أن نقول أن المشتركة فشلت لكونها أقيمت قبل الحسم أو على الأقل قبل التقارب الاستراتيجي بين التيارين المركزيين في الداخل، كما أنها فشلها يجسد "العطب" الأساسي للسياسة في الداخل. لا تريد هذه الورقة أن تخلص إلى أنه لا مجال لتعددية سياسية في الداخل، لكنها تقول أن لا مجال لتعددية في تعريف علاقتنا مع إسرائيل، وأن هذه التعددية تعني انتهاء المعنى السياسي لمقولة أننا شعب واحد. أن عدم الاتفاق حول السؤال الرئيسي هل إسرائيل هي عدوة لا يمكن التفاهم معها أم صديقة يمكن التفاهم معها، هو سؤال لا يستطيع الداخل أن يهرب منه. من جهة أخرى، يستطيع الداخل أن يمارس مواظنته من خلال أمكانياتي الإجابة عليه - أي أننا نستطيع أن نبني سياسات مواطنة تجيب ب"لا" على سؤال إمكانيات التفاهم، ونستطيع أن نبني سياسات مواطنة تجيب ب"نعم". النضال بالنسبة للأول هو حماية لشخصيتنا الوطنية ولكي لا نطبع مع البعد الكولونيالي للدولة ولكي نطرح أفقا بديلا، حتى لو لم ننجح في توسيع حقوقنا.

لقد دخلت الأحزاب السياسي المشتركة لكي تجسد المشترك، لكنها أدت إلى تجسيد الاختلافات، وقد استطاعت المشتركة بما تمثله من أحزاب الاسترخاء في تجسيد الاختلافات الاستراتيجية لأن الداخل غير محكوم بأي مرجعية وطنية جامعة. تعتقد هذه الورقة أن هذه المرجعية ضرورية ولا يمكن للداخل أن يؤدي دورا استراتيجيا حقيقيا دونها، لكنها تعتقد أيضا أن النجاح في بناء هذا الإجماع سيكون متأثرا بشكل كبير بوضوح الخطاب الفلسطيني الجامع والمتحدي للاستعمار الصهيوني.

<sup>18</sup> حول دعوات مقاطعة الكنيست خلال مرحلة التصويت على قانون القومية، وصدور مطلب المقاطعة من فئات "معتدلة".

لا تمزق الصراعات بالضرورة المجتمعات، بل أن ما يمزقها هو تجنب الصراع الحيوي والصحي على معان السياسة وأهدافها، لأن هذا التجنب لن يكون تجنباً حقيقياً، وسيعود للظهور على شكل مناكفات أو عصبية حزبية أو سياسات هوية، ويترك الأسئلة الحقيقية دون إجابة.

### الموحدة والصهيونية كإمكانية سياسية

يوازي دخول الموحدة في ائتلاف حكومي إعلان حزب يهودي مركزي أن إسرائيل عليها أن تكون دولة لجميع المواطنين وأن تلغي كل قوانينها العنصرية، وتسمح بحق العودة وتفكك نفسها وتعطي حق تقرير مصير الوطن للأغلبية الفلسطينية التي تسكنها. فالموحدة تعلن أنها جزء من السيطرة الصهيونية وأنها تدعم السيطرة والتهويد والملاحظات وتعلن فجأة ودون أي مقابل، أن إسرائيل دولة يهودية وأنها ستستمر دولة يهودية، فلماذا لم نشعر بزلزال سياسي كبير في أعقاب ذلك، كما كنا سنشعر لو قام حزب صهيوني بما يماثل؟. الفرق في الدهشة، حيث يبدو أننا تجرنا السم بجرعات صغيرة. لقد أتى الدخول للحكومة بعد خطوات تراجع متسلسلة متدرجة وتراكمية خلال العقد الأخير.

لقد كانت التوصية تجسيدا فلسطينيا هذه المرة لسياسات إسرائيلية تربط الحقوق بالولاء السياسي، لقد "قرأت" الموحدة ذلك وقرأت استعداد الناس للتساوق مع هذه التوجهات، حيث أشارت بعض الاستطلاعات إلى أن الأغلبية تؤيد الائتلاف الحكومي، وهي نفس الاستطلاعات التي استعملت لتبرير نهج التوصيات. لم يعيق الموحدة قراءتها الخاطئة للشارع، أن أغلبية كهذه بانعدام تسييس ونقاش سياسي حقيقي، وبعد سنوات من التخدير السياسي، لا تشير إلى أغلبية صلبة وإلى أغلبية تعتمد على قراءة سياسية للواقع. وأن عودة السياسة للشارع كفيلة بأن تقلب هذه المعطيات رأساً على عقب.

مع ذلك فإن تصريحات عباس حول حق وديمومة يهودية الدولة وتصويته على قوانين منع لم الشمل والاستيطان وسكوته على عنف المستوطنين وما يجري في القدس والأقصى من تهويد وقتل وتنكيل وأهانة، هو عملية خيانة لا يبررها أي مسار سياسي مهد لها. مما يجعلنا نربط ما يجري بحقيقة انعدام مركز قيمي وأخلاقي للداخل رادعة، وبانعدام رؤية استراتيجية تعطي للتسيب الحاصل معناه السياسي. ولا يمكن التفكير في الداخل دون هذه الثوابت. القضية إذا هي ليست التمثيل ولا هي التنظيم، مرة أخرى، السؤال هو من نحن ومن تكون إسرائيل بالنسبة لنا.

ضمن هذا المعنى الذي تتبناه الورقة، يبدو رفض المتابعة أخرج الموحدة من المتابعة أو على الأقل تعليق عضويتها أيضا خطير، ومؤشر لضياع معايير ضابطة تكبح انزلاقات واضحة الخطورة. أن رفض دستور المتابعة عضوية أعضاء كنيست من الأحزاب الصهيونية، وغي نفس الوقت قبولها أحزابا موجودة في ائتلاف حكومي صهيوني، أي بموقع أسوأ من موقع أعضاء كنيست في أحزاب صهيونية قد تكون معارضة، يدل على أن الوطنية أصبحت "هوية" ولم تعد سلوكا ومستحقات سياسية واضحة. طالما أنت حزب فلسطيني فأنت وطني، والوطني لمرة واحدة هو وطني للأبد كما يقولون وذلك بغض النظر عن تغير وانقلاب أدائه.

\*\*

**تحولات الخريطة الحزبية في أراضي 48، وتعدد المقاربات للتمثيل والعمل السياسي كما تطرحها القوى الحزبية (الحركتان الإسلامية الشمالية والجنوبية، الجبهة الديمقراطية، التجمع الديمقراطي، أبناء البلد، لجنة المتابعة العليا وغيرها).**

أعاد الخطاب الانتخابي للسطح الاختلافات الاستراتيجية العميقة بين الأحزاب، حيث حافظت الجبهة - الطيبي على غموض فيما يتعلق بالموقف من حكومة لايد<sup>19</sup> ،

<sup>19</sup> تصريحات

وأكملت الموحدة إصرارها على موقفها الداعم للائتلاف الحكومي، بينما حرص التجمع على العودة لهويته التجمعية والعودة لخطابه القديم حول دولة المواطنين ليس فقط بشكل أقوى مما كان عليه قبل المشتركة، إنما أيضا بشكل يذكر ببدايات التجمع وبسنوات قوته الأولى. وبدا واضحا أن عودة النقاش السياسي والاختلافات الأيديولوجية رفعت اهتمام الناس بالانتخابات ورفعت نسبة التصويت.

نستطيع أن نقرأ الأمور السياسية التالية وفقا لنتائج الانتخابات<sup>20</sup>

أولا: أن لسياسات الداخل التي تعنى بالكنيست سقفا من الحماس والتجاوب لا يعدو نصف المجتمع الفلسطيني في الداخل، وأن النصف الآخر يبحث عن معان أخرى مفقودة في السياسة بالشكل الذي تُقدم له حاليا.

ثانيا: أن الداخل اختار الوضوح السياسي، ورفض حالة البين بين. مثلت الموحدة والتجمع حالتين من الوضوح السياسي، غير المراوغ والذي لا يلعب على كل الجبهات، ولا يحول السياسة من "توازن" بين الحالة الصهيونية والحالة الفلسطينية كما برز خطاب المشتركة في السنوات الأخيرة.

ثالثا: أن الشارع الفلسطيني لم يقبل بمعادلة "لا لبيني" وأن اعتبارات "الخوف من اليمين" التي حاولت المشتركة أن تضعها عنوانا لسياستها فشلت فشلا ذريعا. لقد أشارت نتيجة التصويت أن الخوف من اليمين لا تتحكم في حسابات الداخل السياسية.

رابعا: أن الجانب السياسي كان المعيار الأساسي للتصويت للتجمع، وبعدها تأتي أسباب أخرى مثل تصويت احتجاجي ضد إقصائه من المشتركة<sup>21</sup>. في المقابل نشطت عوامل اجتماعية محافظة في التصويت للموحدة<sup>22</sup>، ويمكن أن نقول دينية أيضا، بمعنى المحافظة الدينية وليس بمعنى التصدي للاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات والشعائر الدينية، حيث قامت الموحدة بالسكوت على كل ما حصل في

<sup>20</sup> حصلت الموحدة على 190 ألف صوت، والجبهة بتحالفها مع الطيبي على 170 ألف صوت والتجمع على 140 ألف صوت.

<sup>21</sup> مدى الكرمل، تقدير موقف 2022.

<sup>22</sup> تقدير موقف، مدى الكرمل 2022.

القدس والأقصى. بالإضافة لذلك فإن علينا ألا نستهيين بالادعاء القائل أنه من المرجح أن قسما كبيرا من الذين قاموا بالتصويت للموحدة لا يعرفون أنها اتلفت أو تدعو للائتلاف مع الحكومة.

خامسا: أن الشارع الفلسطيني، بالأخص بقطاعه الشبابي، ما زال تواقا لخطاب وطني، تحرري، متحد، واضح. وأن الانهيار الحاصل هو انهيار النخبة وليس الشعب. مشكلة هذا الشعب هي نخبه وقياداته، هي مشكلة العرض السياسي وليس الطلب السياسي. من المرجح وأن كان هذا التحليل يفتقر للإسناد الموضوعي أن شباب هبة أيار 2021 وفئة الشباب عامة، ساندت التجمع بشكل كبير. لكن الذي نستطيع أن نقوله بوضوح -وأي مسح لمواقع التواصل الاجتماعي تري ذلك بوضوح- هو أن قطاعا واسعا من الشباب لم يبتعد عن السياسة وعن الأمل وعن الأفق وعن الثقة في النفس، بل هو أبعد عن كل ذلك، ثم عاد وانخرط بحماس لم نره من مدة طويلة، عندما وجد في خطاب سامي أبو شحادة، المرشح الأول في قائمة التجمع الوطني الديمقراطي، -خطابا متحديا، ثاقبا، يسكت الإعلام الإسرائيلي رغم استعماله لكل قاموس التجريم والأبارتهايد، أي دون تنازلات. أن هذا المعطى هو الأمل الأكبر للمستقبل. لكنه يتطلب عملا سياسيا وتنظيميا كبيرا ضمن تحديات غياب ذلك الحزب عن المشهد الإعلامي أي عن حضوره الواسع بين الناس، جراء هدم وجوده في الكنيسة.

سادسا: لأول مرة قرأ الشارع في الداخل نتائج الانتخابات بشكل سياسي وليس بشكل انتخابي كما اعتدنا. لقد قرأ الشارع والصحافة ومواقع التواصل الاجتماعي النتيجة بوضعها ضمن سياق العلاقة بين الأحزاب السياسية التي سادت مؤخرا وبسياق التحريض والتجاذبات التي سادت بين الأحزاب خلال الحملة الانتخابية. لقد رسم هذا الإدراك صورة نجاح للتجمع الوطني الديمقراطي بكونه خاض الانتخابات دون تحالفات ووسط تحريض وادعاءات بحرق الأصوات شاركت بها شخصيات فلسطينية اعتبارية في الداخل، رغم أنه لم يجتز نسبة الحسم.



سابعاً: برزت الحركات الشبابية -وأبرزها الحراك الفحماوي- التي ابتعدت عن الانتخابات والأحزاب في السنوات السابقة، كفاعل رئيسي في هذه الانتخابات، وبرز العديد من الأسماء المؤثرة في عالم التواصل الاجتماعي كمؤيدين متحمسين لخطاب التصدي والتحدي.

### لكن ما هو المعنى السياسي لهذه التحولات؟ وما هو الأفق الذي يفتحها؟

تعطي هذه النتائج وعودة الخطاب السياسي الواضح في بعده الوطني والمتحدي لما تخلقه الدولة العبرية من واقع، الفرصة للجميع لإعادة النظر في فرضيات عملهم السياسي التي طغت على الفكر والأداء السياسي خلال الفترة السابقة. لكن ذلك سيكون منوطاً بمدى قدرة هذا الخطاب على الهيمنة على الساحة السياسية، وكما سبق ونوهنا سابقاً فإن هذه الهيمنة لن تأتي عبر حوارات ونقاشات، بل عبر قدرة هذا الخطاب على استقطاب فئات اجتماعية وشبابية واسعة تعيد تشكيل موازين القوة جماهيرياً، وتفرض على المركبات السياسية التي ما زالت تميل لتعريف السياسة في الداخل من منظور إسرائيلي، ألى تغيير حساباتها خوف أن تخسر الشارع نهائياً. سيساعد على هذا التغيير سد أفق الاندماج والتصهين من قبل الأحزاب الصهيونية نفسها.

بالإضافة لما تقدم، من المتوقع أن يتم ترجمة القوة الانتخابية لجميع التيارات في تركيبة لجنة المتابعة العليا، ومن المتوقع أن يكون هنالك تأكيداً ومحاولات ترمي إلى التعزيز من دور لجنة المتابعة في تحديد وبلورة السياسات والخطاب السياسي للداخل، وذلك ليس فقط كانعكاس لغياب التمثيل البرلماني للتجمع، إنما أيضاً لضيق مساحة المناورة المتوقعة للحزبين الممثلين في الكنيست داخل كنيست يميني ديني بامتياز. أن نجاح عملية إرجاع خطاب التصدي للصهيونية للواجهة السياسية، وإعادة مسألة طبيعة الدولة وشرعية الصهيونية إلى مركز النقاش السياسي، ومحاربة شرعية تحويل

السياسة والقوة السياسية للفلسطينيين إلى مسألة الحكم وتشكيل السلطة الصهيونية، تعني إمكانية تواصل الداخل مع الحراك السياسي على المستوى الفلسطيني الجامع الذي يعيد النظر ويراجع حساباته منطلقاً من القضية الفلسطينية كقضية غبن وعدالة تاريخية، والذي يعيد قراءته للدولة العبرية كمشروع استعماري. كما أنه سيمكن من تواصل الداخل مع خطاب التضامن الدولي الذي يقرأ الدولة العبرية وفلسطين من هذا الباب أيضاً.

ماذا سيحدث؟

يتوقف هذا على نتيجة المراجعات السياسية في الداخل. وفيما يلي بعض السيناريوهات بخطوطها العريضة:

- يستمر الوضع المتخبط القائم، وتستمر حالة الضياع وفقدان المعنى السياسي وما يحدثه من إحباط وتراجع عن السياسة، وتستمر "المناداة بالوحدة" دون الاهتمام بالقاعدة السياسية للوحدة، أي دون الاهتمام بقراءة الخلافات السياسية بشكل استراتيجي غير محايد. يساعد في استمرار هذا التخبط والتسيب الوطني القراءة والتعامل الحيادي لشعبنا الفلسطيني بين التصورات المتصارعة وقراره عدم "التدخل" مغلباً مبدأ "الخصوصية"، وكأن هنالك خصوصية في تعريف الداخل للدولة العبرية ولذاته.
- ينجح التجمع في ترجمة قوته الانتخابية إلى قوة سياسية داخل المجتمع الفلسطيني بحيث يضطر الآخرون إلى مراجعة حساباتهم السياسية وتبني مقاربات واضحة البعد الفلسطيني وأكثر مصالحة مع خطاب التضامن الدولي وتشخيص وحدة المشروع الصهيوني الاستعماري واعتماد دوراً للداخل يتبنى مصطلحات مواطنة تحررية. الأمر الذي يؤدي إلى رؤية واضحة لتكامل النضالات الفلسطينية، الذي تراه الورقة الآن فضفاضاً ومتناقضاً بشكل كبير.

- يستمر نهج تحول السياسة الفلسطينية إلى تفصيل في تشكل السلطة الإسرائيلية

....

غير كامل

ما العمل

- نحو قراءة مغايرة للداخل

تستأنف هذه الورقة على غياب رؤية ناظمة نقرأ من خلالها تعددية الداخل. لم تقرأ الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال فصائلها بل هي قرئت من خلال التحرير، أو من خلال رؤيتها للمشروع التحرري الفلسطيني، ثم قرأت من خلال موقفها من أوصلو، والآن هي تقرأ من خلال المشروع السياسي الذي تطرحه أو لا تطرحه، أي أنها تقرأ من خلال أسئلة استراتيجية. فلماذا لا يطبق ذلك على الداخل؟

أذا كنا شعبا واحدا نواجه عدوا واحدا لماذا لا نقرأ المشهد الفلسطيني في الداخل أيضا من خلال نفس الأسئلة والمقاربات الاستراتيجية؟ لماذا لا نطبق معيار "التحرر" من الصهيونية أو طرح بديل مواجه للمواطنة الصهيونية مثلا، كمعيار لقراءة الداخل؟ متى تظل قراءتنا حبيسة المشاركة في الكنيست أو "المطالب" كالمعيار الأعلى للتمييز بين حركات الداخل؟

برأي هذه الورقة أن استحواذ الكنيست على فهم الداخل هو نتاج أزمة الخطاب الفلسطيني العام تجاه الداخل وليست نتاج أزمة الداخل فقط. وقد حاولت الورقة قراءة الداخل بمنظور فلسطيني وليس بمنظور أسرائيلي -المشاركة في الكنيست-، وليس بمنظور الأحزاب نفسها -المطالب التي تحملها: وقف التمييز والعنصرية، المساواة، الاعتراف بحقوق جماعية.

**\*المواطنة كدور استراتيجي:** تدعي هذه الورقة أن الداخل لا يستطيع أن يتحول إلى قوة استراتيجية وأن يحقق مكمن قوته الاستراتيجي ألا كشاهد على مواطنة كولونيلية وكحامل لمشروع مواطنة تحرري.

\*التقاء خطاب المواطنة الكولونيلية للداخل مع الخطاب الدولي الذي يشخص أسرائيل كاستعمار استيطاني أو كنظام أبارتهايد

\*انخراط جدي لنخب فلسطينية في النقاشات الدائرة في الداخل، وعدم ترك المستقبل الوطني لحسم موازين القوة في الداخل..

غير كامل